جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

البيـــان المالـي التمهـيدي

ما قبـل المـوازنـة

للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

(الإصدار الثامن)

مـايو ٢٠٢٣

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣

أ. ما هو الجديد بمشروع موازنة العام المالي ٢٤/٢٣
ب. الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣
ت. المستهدفات المالية في المدى المتوسط

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي
ب. أهم الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية
ج. تحليل الإفتراضات بمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣

ثالثاً: أهم سياسات القطاعات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣

١. السياسة المالية
- ملخص الأداء المالى بمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢
- ما الذى يقدمه مشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣ للمواطن؟
- أهم برامج الحماية الاجتماعية بمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣
٢. سياسة القطاع الحقيقي
- مستهدفات النمو الاقتصادي بمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣.
٣. السياسة النقدية وتوقعات التضخم
- مستهدفات التضخم والسياسات المستهدفة

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٤/٢٣

١. من اهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة لرفع كفاءة الإنفاق للعام المالي ٢٤/٢٣
٢. من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة للعام المالي ٢٤/٢٣
٣. دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٤/٢٣
- الدين المحلى والخارجي لعام ٢٤/٢٣ وتحليل المكونات الرئيسية له
- تحليل المكونات الرئيسية لمدفوعات الفوائد والسياسات الخاصة بها

خامساً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٤/٢٣

تقديم

هذا هو الإصدار الثامن من البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة، والذي يتم نشره في مرحلة تسبق الإعداد النهائي للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة قبل إحالته للمناقشة في البرلمان. ويستعرض هذا التقرير رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدًا لإصدار الموازنة النهائية بقانون بعد إدخال التعديلات التي قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. ويهدف هذا التقرير بالأساس إلى إطلاع المواطن وإشراكه في رؤية الحكومة المصرية ومد جسور التواصل المجتمعي الدائم معه لمطالعته على أحدث توجهات السياسة المالية العامة للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم.

ساعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية في تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي على الرغم من التحديات الدولية المصاحبة للحرب باوروبا وما أدت إليه من رفع أسعار السلع الإستراتيجية وتأثر سلاسل الإنتاج وزيادة تكلفة الإقتراض. فقد ارتفع بشكل ملحوظ معدل النمو الاقتصادي محققاً ٦,٦٪ خلال العام المالى ٢٢/٢١، ومحققاً ٤,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٣/٢٢، مقابل ٣,٣٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا على مؤشرات الربع الثاني فقط من عام ٢٢/٢١. وعلى مستوى مؤشرات المالية العامة، تمكنت الموازنة العامة للدولة الإستمرار في تحقيق فائض أولى بلغ ١,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال العام المالى٢٢/٢١، وإنخفض العجز الكلى الى ٦,١٪، وإنخفض دين أجهزة الموازنة الى ٨٧,٢٪ (ودين الحكومة العامة ٨٥,٣٪) خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وفى هذا الإطار، ستبنى موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على الدعائم القوية للمرحلة الإصلاحية السابقة بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى والذى سيركز علي أ) زيادة تنافسية الاقتصاد المصري ب) وتحسين بيئة الأعمال ج) ودفع معدلات الإنتاجية والتصدير السلعي والخدمي للوصول لمستهدف ١٠٠ مليار دولار صادرات سلعية سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥، د) وضمان دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو بزيادة استثمارات القطاع الخاص الى ٦٥٪ من الاستثمارات المنفذة، وتنفيذاً لذلك تم إصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة التى تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية مباشرة، والسعى نحو تعزيز الحياد التنافسي، والتحول نحو تحفيز الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري وتحسين معيشته بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين. وتستهدف السياسة المالية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تحقيق فائض أولى يصل إلى ٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، ووضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولى ينخفض إلى أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلى بحلول عام ٢٧/٢٦.

وفيما يلي، سيتناول التقرير بالتفصيل **أهم التوجهات والإجراءات الإصلاحية التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣**، كما سيستعرض **الجهود التي تقدمها الدولة للمواطن**، بالإضافة إلى **أهم الافتراضات الكمية والرئيسية التي بُني عليها مشروع الموازنة**، ويعطي نبذة عن الوضع الحالي بالاقتصاد العالمي والإقليمي، كما سيعرض أحدث توجهات السياسة المالية في مشروع الموازنة وما يتضمنه من **أولويات الإنفاق العام وتعظيم موارد الدولة** لزيادة الدخل المحلي، وكذا، **أهم السياسات على جانب الحماية الاجتماعية**. وفي سياق متصل، تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساسًا لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام القادم؛ حيث تأخذ الوزارة بعين الاعتبار كافة الآراء التي تتلقاها في هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg.

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤: " تحقيق التوازن بين تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي وتحفيز دور القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية العالمية"

إسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية وتعزيز الحياد التنافسي ودور القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو والتحول نحو الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية

الأهداف الرئيسية لبرنامج الحكومة ٢٠٢٣/٢٠٢٤-٢٠٢٩/٢٠٣٠

من أهم الملامح الرئيسية لموازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٣/٢٠٢٤ – والتي تتسق مع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة المصرية- :

١) العمل على تمكين المواطنين للاستفادة من ثمار النمو الاقتصادى.
٢) السعى نحو خلق فرص العمل اللائقة والمنتجة بما يضمن تعظيم جهود التنمية.
٣) رفع كفاءة الخدمات الأساسية التى يتلقاها المواطنون.
٤) إقرار برامج فعّالة فى قطاعات الصحة والتعليم لتعزيز الاستثمار فى رأس المال البشرى.
٥) استكمال أضخم مشروع فى تاريخ مصر، وهو مشروع "حياة كريمة" للارتقاء بمعيشة ٦٠٪ من المصريين مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتُصبح أكثر استهدافًا للطبقات الأشد فقرًا.
٦) العمل على تعزيز حركة النشاط الاقتصادى من خلال توطين الصناعة وتخارج الدولة من القطاعات غير الإستراتيجية وتعميق المكون المحلى وتحفيز التصدير.
٧) التركيز على القطاعات ذات الأولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والإجتماعى وهى الزراعة والصناعة والإتصالات ومشروعات التحول الرقمي وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة.
٨) إجراء إصلاحات هيكلية واسعة لدفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادى.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ٢٠٢٩/٢٠٣٠

الأهداف الإستراتيجية
الهدف الإستراتيجى الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية
الهدف الإستراتيجى الثانى: بناء المواطن المصري
الهدف الإستراتيجى الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي والتحول الرقمي
الهدف الإستراتيجى الرابع: النهوض بمستويات التشغيل
الهدف الإستراتيجى الخامس: تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى
خمسة أهداف إستراتيجية

كما يستهدف مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

❖ دفع النشاط الاقتصادي ودعم برنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي من خلال التركيز على تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في عدد كبير من المجالات بهدف:

- ضمان إستدامة مؤشرات المالية العامة،
- وتحسين مناخ الأعمال والأنشطة الإنتاجية.
- ومواكبة المتطلبات العالمية لمواجهة التغيرات المناخية.
- استكمال جهود وزارة المالية في تطبيق الميكنة الرقمية بالتزامن مع الانتقال إلى العاصمة الادارية الجديدة مثل ما تم بمنظومة ميكنة الأجور ومنظومة الفاتورة الالكترونية ومنظومة الشحن المسبق.
- توجيه المخصصات للاستخدام الأمثل للرأس المال البشرى وبرامج الحماية الإجتماعية، واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية مما يساهم فى تحسين معيشة المواطن المصرى.

❖ الاتجاه نحو تعظيم موارد الدولة من خلال:

- إجراء العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية وغير الضريبية.
- تحسين كفاءة التحصيل وزيادة العدالة الضريبية.
- تعزيز الحياد التنافسي من خلال تقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية وإدارة الأصول والمخاطر.
- تبسيط إجراءات التجارة والاستثمار لتحقيق العدالة والشفافية والتنافسية والعمل على استكمال جهود ميكنة التعاملات الضريبية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد.

❖ الارتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليواكب التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مع المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

تحقيق معدل نمو ٤,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- **تحقيق فائض أولي قدره ٢,٥٪ من الناتج المحلى في ٢٠٢٣/٢٠٢٤**
- **خفض نسبة دين أجهزة الموازنة الى أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى في يونيو عام ٢٠٢٧**

أ. ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟

أهم برامج الحماية الاجتماعية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

في اطار جهود الدولة المصرية لاحتواء أكبر قدر ممكن من الموجة التضخمية العالمية وتخفيف الأعباء على المواطنين، تم إقرار حزمة مالية لتحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب الكوادر الخاصة والمعاشات على أن يتم تعجيل الصرف للمستفيدين من أول شهر إبريل ٢٠٢٣. والتكلفة التقديرية للحزمة المالية ١٩٠ مليار جنيه تقسم على النحو التالي:

الأجور بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

زيادة مخصصات «الأجور» بمشروع الموازنة الجديدة إلى ٤٧٠ مليار جنيه

الفئات المستفيدة من الحزمة المالية

- رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة وأصحاب الكادرات الخاصة ليصبح الحد الأدني لما يتقاضاه موظفى الدرجة السادسة وما يعادلها ٣٥٠٠ جنيه شهريًا، والدرجة الثالثة التخصصية ٥ آلاف جنيه، و٦ آلاف جنيه لحملة الماجستير من شاغلي هذه الدرجة، و٧ آلاف جنيه لحملة الدكتوراه.

- إقرار علاوة دورية بنسبة ٨٪ للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بحد أدنى ١٢٥ جنيهًا و١٥٪ علاوة خاصة لغير المخاطبين بحد أدنى ١٢٥ جنيهًا، وزيادة الحافز الإضافي بفئات مالية مقطوعة بواقع ٣٠٠ جنيه للدرجات السادسة والخامسة والرابعة، و٤٠٠ جنيه للدرجات الثالثة والثانية والأولى، و٥٠٠ جنيه لشاغلي وظائف مدير عام ووكيل الوزارة ووكيل أول الوزارة.

- زيادة فئات بدل المهن الطبية بمبالغ من ٤٠٠ إلى ٤٧٥ جنيهًا لتتراوح من ١١٠٠ إلى ١٧٠٠ جنيه للأطباء وهيئات التمريض، إضافة إلى مضاعفة فئات نوبات السهر والمبيت لأعضاء المهن الطبية، ومضاعفة حافز الطوارئ الممنوح لأقسام الطوارئ من الأطباء وهيئات التمريض،
- زيادة حافز الأداء للمعلمين بالتربية والتعليم والأزهر الشريف بمبلغ ٣٠٠ جنيه، وزيادة حافز الجودة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريًا.
- الخزانة العامة للدولة تتحمل نحو ١٠ مليارات جنيه لرفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي للأفراد من ٢٤ الف جنيه الى ٣٦ الف جنيه.
- زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برامج «تكافل وكرامة» بنسبة ٢٥٪ شهريًا اعتبارًا من أول أبريل ٢٠٢٣، بتكلفة تقديرية سنوية ٦,٥ مليار جنيه،
- تتحمل الخزانة العامة للدولة ٥٥ مليار جنيه سنويًا لزيادة المعاشات بنسبة زيادة ١٥٪ يستفيد منها ١١ مليون مواطن بحد أدنى للزيادة المقررة ١٧٠ جنيهًا وحد أقصى ١٦٣٥ جنيهًا.

ب.الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣

١. الاستمرار في ودفع جهود الحماية الاجتماعية ومساندة الأسر الأكثر احتياجاً في ظل إرتفاعات الأسعار المصاحبة للتداعيات الاقتصادية العالمية من الحرب بأوروبا
٢. الاستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة والزراعة والمعلومات
٣. الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات
٤. التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء
٥. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم فى برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة
٦. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات المهمشة والأقل دخلاً
٧. إستمرار جهود التحول الرقمى والاقتصاد الأخضر وتلبية متلطلبات التنمية المستدامة

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي (وفقاً لتقرير آفاق النمو العالمى لصندوق النقد الدولى، ابريل ٢٠٢٣)

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الاقتصاد العالمي				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٢	٣,٤	٢,٨	٣,٠
الدول المتقدمة				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٤	٢,٧	١,٣	١,٤
منطقة اليورو				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٣	٣,٥	٠,٨	١,٤
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٧	٤,٠	٣,٩	٤,٢
آسيا النامية والناشئة				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٧,٤	٤,٤	٥,٣	٥,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٥	٥,٣	٢,٩	٣,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤,٧	٣,٩	٣,٦	٤,٢
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)				

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل ٢٠٢٣

تبلغ تقديرات معدل نمو الاقتصاد العالمى وفقاً لتقديرات تقرير "آفاق النمو العالمي" لصندوق النقد الدولي والصادر خلال شهر ابريل ٢٠٢٣ نحو ٢,٨٪ لعام ٢٠٢٣، وهو أقل بنحو ٠,١ نقطة مئوية عن توقعات عدد شهر يناير ٢٠٢٣، وأقل من ٣,٨٪ المتوسط التاريخى للفترة (من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٩)، ويتوقع صندوق النقد الدولى تنامي معدل النمو الإقتصادى العالمى إلى ٣ % في عام ٢٠٢٤. حيث جاء الخفض في النمو العالمي في الأساس فى ضوء أ) السياسات النقدية التقييدية المتخذة دولياً لمكافحة إرتفاعات الأسعار ب) الأثار السلبية الناجمة عن الحرب بأوروبا. حيث إنخفضت توقعات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٢ في ضوء إنخفاض النمو الاقتصادي بالأخص لمنطقة اليورو والمملكة المتحدة الى نحو ٠,٨٪، و٠,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ٣,٥٪، و٤٪ على الترتيب خلال عام ٢٠٢٢ بالرغم من تحسن المناخ وقلة الإعتماد على الوقود وبالرغم من مساعدات السياسة المالية السخية المقررة من دول الإتحاد الأوروبي، حيث جاء الخفض في الأساس في ضوء السياسة النقدية التقيدية المتخذة من قبل البنك المركزي الأوروبي وإرتفاع أسعار الواردات متأثراً بالحرب بأوروبا.

وقد نجحت السياسات النقدية التقيدية في خفض معدلات التضخم العام العالمية من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ وتوقع أن تصل ٧٪ في عام ٢٠٢٣، والى نحو ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٤، خاصة مع إنخفاض أسعار مواد الوقود والسلع الغذائية، بينما لم تنخفض بالشكل المأمول معدلات التضخم الأساسي والتي فاقت المستهدفات لتصل في المتوسط نحو ٥,١٪، بزيادة بنحو ٠,٦٪ عن تقديرات شهر يناير ٢٠٢٣. مما يرجع في الأساس في ضوء تقيد سوق العمل في العديد من الأسواق المتقدمة حيث إرتفعت طلبات الشركات على التعيينات بشكل لم يتناسب مع أعداد المتقدمين لسوق العمل، في ضوء المطالبات بزيادة الأجور خاصة مع غلاء المعيشة التي يعاني منها العديد من المواطنين في كافة أنحاء العالم.

وتمثل من اهم المخاطر المحيطة بالإقتصاد العالمى حالياً أثر السياسات النقدية التقيدية لمحاربة التضخم على القطاع المصرفي وغير المصرفي والتي ظهرت أصداءها جلياً من خلال المخاطر التي أصابت القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية لمصرف سيلكون فالى وبنك كريديت سويز وصناديق المعاشات غير المصرفية في المملكة المتحدة وجابهتها بقوة البنوك المركزية، مما قلل من حجم المخاطر. إلا أن البنوك المركزية لابد أن تستمر في محاربة التضخم لما له من مردود هام على إستقرار النمو الاقتصادي العالمي وزيادة ثقة المستثمرين وخفض مستويات الغلاء المعيشية.

وقد بلغت تقديرات النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نحو ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٣ (بخفض بنحو ٠,٣٪ مقابل تقديرات عدد شهر يناير ٢٠٢٣ لتقرير آفاق النمو العالمي)، ونحو ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤ (بخفض بنحو ٠,٢٪ مقابل تقديرات عدد شهر يناير ٢٠٢٣) وتشمل المخاطر الاقتصادية لتلك المجموعة من الدول من جراء تزايد الأعباء المالية وتفاقم المديونيات، خاصة مع ارتفاعات معدلات التضخم وتأثير السياسات النقدية التقشفية التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة، وتزايد ضغوط إرتفاعات الأسعار. ويوضح تقرير "آفاق النمو العالمي" عدد من النصائح العامة خلال الفترة المقبلة وتشمل ضرورة إستمرار مجابهة الضغوط التضخمية لحين معاودة التضخم العالمي العودة الى المعدلات

التاريخية، والتحول إلى السياسة المالية المستهدفة لفئات بعينها من خلال المساعدات النقدية لمواجهة الإرتفاعات في الأسعار لتعزيز مستوي معيشة المواطنين وبيئة الاعمال بدلاً من المساندات المالية واسعة النطاق التي قد تؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية، وأن هذه السياسات المالية المستهدفة من قبل الموازنات العامة للدول ستساعد أيضاً على خفض دعومات الطاقة وبالتالي مساندة الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية. وبالنسبة للدول التي تعاني من تزايد المديونيات بشكل خطر فعليها أن تتجه إلى هيكلة مديونياتها، وأن تتجه جميع دول العالم إلى زيادة التعاون الدولى في مجالات التبادل التجاري والتعاون المناخي الذى يؤدي إلى النمو الإقتصادي المستدام.

أهم الإفتراضات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أهم الافتراضات الاقتصادية

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ ختامي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٣/٢٠٢٢ تقدير أولى	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٦,٦	٥,٥	٤,٢	٤,١
المكمش (معدل التضخم) (%) [1]	٢١,٦	١٢,٢	٦,٤	٦,٧	٨,١	٩,٠	١٩,٦	١٦,٠
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [1]	٤,٧٦٨	٥,٧٢٤	٦,٢٩٥	٦,٩٢٣	٧,٩٤١	٩,٠٩٢	٩,٨٤٣	١١,٨٤٣
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٥	١٨	١٤,٨	١٤,٠	١٤,٣	١٤,٥	١٨,٥	١٨,٥
متوسط سعر برميل برنت [2] (دولار / برميل)	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١	٩١	٨٠,٠	٩٤,٠	٨٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي [3] (دولار/طن)	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٤٥	٣٣٠	٤٢٤	٣٤٠
متوسط سعر القمح المحلي(جنيه/اردب)	٦٠٠	٦٨٥	٧٠٠	٧٢٠	٨٨٥,٠	٨٢٠,٠	١٢٥٠,٠	١٥٠٠,٠

١/في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

ج. تحليل الافتراضات الاقتصادية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

الناتج المحلى الإجمالى

تم إفتراض تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٤,١٪ عند إعداد مشروع موازنة العام المالى٢٠٢٣/٢٠٢٤ مدعوماً بتعافى النشاط الإقتصادى عقب مرحلة ما بعد كوفيد، وتوقع إستمرار التعافى خلال المرحلة المقبلة مدعوماً بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى والذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص و التصنيع المحلى والتصدير السلعى والخدمي من خلال العديد من الإجراءات الإصلاحية مثل إصدار سياسة ملكية الدولة وصندوق مصر السيادي وتعزيز الحياد التنافسي وتخارج الدولة من العديد من القطاعات غير الإستراتيجية وتعميق التصنيع المحلى،حيث جاءت مؤشرات الأداء المالى والاقتصادى مطمئنة على نحو يُشير إلى أن الاقتصاد المصري مازال قادرًا علي التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

- حققت قناة السويس أعلى عائد منذ عشر سنوات بنحو ٧ مليار دولار بمعدل زيادة ١٨,٤٪ عن العام السابق.

- استعاد قطاع السياحة جزء كبير من عافيته لترتفع الإيرادات السياحية بما يفوق الضعف مقارنة بالعام المالى السابق إلى ١٠,٨ مليار دولار.
- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر أعلى حصيلة منذ عشر سنوات الى نحو ٩ مليار دولار.
- ارتفعت جملة حصيلة الصادرات بنحو ٥٣٪ لتصل ٤٤ مليار دولار خلال عام ٢٢/٢١ مقابل العام السابق (وتستهدف الدولة الوصول الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥)، وارتفعت الصادرات غير البترولية وحدها بنحو ٢٩٪ سنوياً، وبلغت صادرات مصر من الغاز الطبيعى ٦٠٠ مليون دولار شهرياً.

معدل التضخم

من المقدر أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوي العام لاسعار المستهلكين نحو ١٦٪ خلال العام المالى ٢٤/٢٣، مما يعكس التحوط نحو الارتفاعات في الأسعار التي شهدتها الأسعار العالمية خلال الفترة الأخيرة نتيجة لإرتفاع أسعار الغذاء والوقود، والمواد الوسيطة، واضطرابات سلاسل الإمداد الناجمة عن الحرب بأوروبا. وقد قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري برفع أسعار العائد عدة مرات بواقع ٨٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٢ في أشهر ٢١ مارس، و١٩ مايو، و٢٧ أكتوبر، و٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢، كما تم رفع أسعار العائد مرة أخرى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في ٣٠ مارس ٢٠٢٣ لمواجهة إرتفاعات الأسعار لتصل أسعار عائد الإيداع والإقراض ليلة واحدة عند ١٨,٢٥٪، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند ١٩,٢٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند ١٨,٧٥٪ حيث حقق معدل التضخم السنوي نحو ٣١,٩ %خلال شهر فبراير ٢٠٢٣.

ولقد إرتأت لجنة السياسة النقدية بأن أسعار العائد الاساسية المحددة تعد مناسبة في الوقت الحالي، متوقعاً بأن تؤدي الزيادة في الأسعار العالمية والمحلية الحالية إلى ارتفاع معدل التضخم العام المحلى عن نظيره المستهدف من قبل البنك المركزى المصري .

وفيما يخص أسعار الفائدة

بلغت تقديرات متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية نحو ١٨,٥٪ للعام المالى ٢٤/٢٣، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها تحوط المستثمرين نحو المتغيرات العالمية من السياسة النقدية التقيدية للتصدي للإرتفاع العالمى في الأسعار. كما يعكس ذلك الإرتفاع أيضاً زيادة تكلفة الإقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي للأثار المباشرة وغير المباشرة للحرب باوروبا على الاقتصاد المصري.

متوسط سعر برميل البرنت

تم افتراض متوسط سعر برميل برنت عند ٨٠ دولار للبرميل أو أكثر في موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تماشياً مع المتغيرات في الأسعار العالمية وما قد تشهده من تذبذبات نتيجة قرارات الإنتاج المتخذة من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك +OPEC)

أما بالنسبة للقمح

فقد تم إفتراض متوسط سعر طن القمح في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عند حوالي ٣٤٠ دولار للطن نتيجة تأثر المعروض من القمح في الأسواق العالمية في ضوء ضعف سلاسل الإمداد متأثراً بالحرب بأوروبا كون روسيا وأوكرانيا أكبر مصدري القمح وأيضاً نتيجة ارتفاع أسعار الشحن العالمي نتيجة لإضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

ثالثاً: أهم سياسات القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

ملخص الأداء المالى لمشروع موازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

مليون جنيه

	٢٠٢١/٢٠٢٢ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢٣ موازنة	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤
إجمالي الإيرادات	١,٣٢٥,٥٧١	١,٥١٧,٨٥٤	٢,١٤٢,١١٠
إيرادات ضريبية	٩٩٠,١٣٨	١,١٦٨,٧٩٥	١,٥٢٩,٩٩١
المنح	٢,٨٨٩	٩١٢	١,٩٣١
إيرادات غير ضريبية	٣٣٢,٥٤٤	٣٤٨,١٤٧	٦١٠,١٨٨
إجمالي المصروفات	١,٨١٢,٠٧٤	٢,٠٧٠,٨٧٢	٢,٩٩٠,٩٢٤
الأجور وتعويضات العاملين	٣٥٨,١٨٤	٤٠٠,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠
شراء السلع والخدمات	٩٥,٥٧٨	١٢٥,٦٠٠	١٣٩,٣٨١
الفوائد	٥٨٤,٨١٩	٦٩٠,١٥٠	١,١٢٠,٠٨٦
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٤١,٨٥٤	٣٥٥,٩٩٤	٥٢٩,٦٨٥
المصروفات الأخرى	١١٣,٤١٧	١٢٢,٧٠٠	١٤٥,٠٨٣
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣١٨,٢٢٣	٣٧٦,٤٢٩	٥٨٦,٦٩٠
العجز/ الفائض النقدى	-٤٨٦,٥٠٣	-٥٥٣,٠١٨	-٨٤٨,٨١٤
صافى حيازة الأصول المالية	-١,٧٠٥	٥,١٣٣	-٢٤,٣٧٥
العجز/ الفائض الكلى	-٤٨٤,٧٩٨	-٥٥٨,١٥٠	-٨٢٤,٤٤٠
العجز/ الفائض الأولي	١٠٠,٠٢١	١٣١,٩٩٩	٢٩٥,٦٤٦
نسبة إلى الناتج المحلى			
العجز/ الفائض الأولي	١,٢٦٪	١,٥٪	٢,٥٠٪
العجز/ الفائض الكلى	-٦,١١٪	-٦,١٠٪	-٧,٠٪

يستهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تحقيق فائض أولى بنحو ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وعجز كلي يصل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالى، وخفض معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلى إلى أقل من ٨٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٧ من خلال إصلاحات لتعظيم موارد الدولة وتحسين كفاءة الإنفاق العام. ومن المتوقع أن يؤدى الخفض التدريجي في معدلات الدين إلى تحقيق تحسن كبير في استدامة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التغييرات والتحديات التي قد

يتعرض لها الاقتصاد المحلى والعالمي في المستقبل، **هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام لصالح الآجال المتوسطة والطويلة وخفض تكلفة الاقتراض وتقليل مخاطر إعادة التمويل مما سيؤدى إلى خفض كبير في الإنفاق على مدفوعات الفوائد.**

أهم بنود الايرادات الضريبية

(مليون جنيه)

البند	٢٠١٦/٢٠١٥ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات الضريبية ومنها،	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٣,٩٩٣	٩٩٠,١٣٨	١,١٦٨,٧٩٥	١,٥٢٩,٩٩١
ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)	١٤٤,٧٤٣	١٦٦,٨٩٧	٢٠٧,٢٣٠	٢٥٠,٠٨٠	٢٨٦,٩٠٧	٣٢١,٢٤٦	٣٨٥,٤٩٩	٤٢٨,٧٨٩	٥٩٤,٤٤٧
الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)	١٤٠,٥٢٥	٢٠٨,٦٢٤	٢٩٤,٢٥٧	٣٥٠,٥٧٦	٣٢٩,٩٧٩	٣٨٤,٩١٣	٤٥٣,٩٤٤	٥٤٠,٩٨٣	٦٦٤,٦٧٧
الضريبة العقارية (الضريبة على المباني)	٩٦٩	١,٨٣٢	٢,٨٢٧	٤,٧٨٤	٣,٢٩٩	٥,٠١٩	٤,٣٢٦	٧,٥٢٥	٧,٧٤٣
الضرائب الجمركية	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٣٦,١٣٠	٤٣,٢٩٧	٤٦,٠١٤	٥٨,٢١٥

اهم بنود الإيرادات الضريبية

مليون جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات الضريبية ومنها،	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٣,٩٩٣	٩٩٠,١٣٨	١,١٦٨,٧٩٥	١,٥٢٩,٩٩١
ضرائب النشاط التجاري و الصناعي	٩,٢٤٧	١١,٥٠٨	١٦,٨١٥	٢٤,٦٥٧	٢٨,٦٧٢	٣٩,٩٩٧	٥٢,٣٩٦	٦٢,٥٤٢	٧٧,٠٠٥
ضرائب التجارة الدولية	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٣٦,١٣٠	٤٣,٢٩٧	٤٦,٠١٤	٥٨,٢١٥
ضريبة الدمغة	٩,٧٠٧	١١,٠١٧	١٣,٤٥٩	١٧,٦٣٤	١٥,٠١٩	١٩,٦٤٧	٢٤,٥٥٨	٢٦,٥٢٦	٣٥,٩٨٩
رسوم التنمية	١,٩٤٧	١,٤١٩	١,٣٧٤	٣,٦٩٧	٣,٩٣٦	١١,٩٩٨	١٣,٣٤٤	١٧,١٠٣	١٦,٩٣٣
ضرائب على المهن غير التجارية	٧٣١	١,١٥٤	١,٦٥٠	٢,٥٠٦	٢,٧٩٨	٤,١٧٠	٥,٦٢٩	٦,١٧١	٩,٥٣٨
الضريبة على الأراضي والمبانى	١,١٧٢	٢,٠٥٥	٢,٩٧٦	٤,٨٥٦	٣,٣٩٣	٥,١٥٩	٤,٣٥٦	٧,٦٦٨	٧,٨٨٦
الضريبة على الأذون والسندات	٢٣,٠٦٩	٣٠,٨٦٤	٤٣,٧٢٢	٤٦,٩٢٨	٤٨,٩٧٢	٥٧,١٦١	٧٥,٠٨١	٩٣,٤٠٠	١٥٣,٥٠٩

اهم بنود الإيرادات الضريبية

مليون جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات الضريبية ومنها،	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٣,٩٩٣	٩٩٠,١٣٨	١,١٦٨,٧٩٥	١,٥٢٩,٩٩١
الضريبة على أرباح الشركات	٣٦,٩٢٦	٤٧,٢٥٩	٦٠,٧٧٦	٨٥,٧٦٣	١١٩,٦٢٥	١٢٥,٢٦٨	١٦٤,٩٧١	١٦٦,١١٦	٢٠٢,٠٠٠
الضرائب على المرتبات المحلية	٢٨,٠٩٨	٣٤,١٨٩	٤٠,٩٧٦	٥٦,٩٣٨	٦٤,٠٢٢	٧٥,٥٦٢	٨٩,١٦٣	١٠٧,٣٤٠	١٣٠,٩٣٥
الضرائب على أرباح قناة السويس	١٤,٩٠٣	٢٢,٣٠٠	٢٩,٩٠٠	٣٤,٤٨٠	٤٢,٩١٣	٣٢,٤٥٠	٣٨,٩٥٢	٣٩,٦٤٠	١٠٣,٧٢٣
ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة	٣٦,٣٥٢	٦١,٦٩٤	٨٣,٩٣٩	١٠٥,٠٠٠	٩٥,٢٤٩	١١٢,٨٤٩	١٢٢,٦٥٢	١٦٠,٨٦٩	١٨٧,٨١٦
ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية	٢١,١٠٢	٣٢,٦٩٠	٤٣,١٠٠	٥٠,٣٥١	٥٣,٠١٧	٦٧,٥٤٤	٧٤,٤٠٨	٩٧,٣٦٩	١٢٣,٣٨٦
ضريبة القيمة المضافة على الخدمات	١٤,٠٧٢	١٨,١٣٩	٢٩,٢٣٨	٤٢,٣٢٨	٤٥,٤٦٤	٥٣,٣١٠	٥٧,٧١٦	٧٧,٤٣٧	٩٩,٤٧٣
ضريبة القيمة المضافة على التبغ و السجائر	٣٣,٢٩١	٣٥,٠٥١	٥٠,٠٤٣	٥٦,٠٠٩	٦١,١٣٢	٧٣,٣٩٠	٧٤,٩٤٤	٨٦,٤٤٨	٨٨,١٧١

ما الذي يقدمه مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ للمواطن (الحماية الاجتماعية)؟

تبلغ مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ٥٢٩,٧ مليار جنيه خلال مشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣، منها ١٢٧,٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية و١١٩,٤ مليار جنيه لدعم المواد البترولية و٦ مليار جنيه للتأمين الصحى والأدوية بزيادة ٥٨,٢٪، وأكثر من ٨ مليار جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة بمعدل نمو سنوي ١٣,٧٪، وزيادة غير مسبوقة للإستثمارات العامة الممولة ذاتياً لتصل ٣٠٦,٧ مليار جنيه من إجمالي الاستثمارات العامة التي تبلغ ٥٨٦,٧ مليار جنيه ارتفاعاً من ٣٧٦ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٥٥,٩٪ لخلق وظائف جديدة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإستمرار جهود الدولة لتنفيذ مشروع حياة كريمة واستكمال المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية لتنمية الريف المصري.

أهم بنود المصروفات العامة التي تدعم الحماية الإجتماعية

أهم بنود باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليون جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
دعم السلع التموينية	٤٧,٥٣٥	٨٠,٥٠٠	٨٧,٠٠٠	٨٠,٤٢٧	٨٣,٠١٨	٩٦,٨٠٥	٩٠,٠٠٤	١٢٧,٧٠٠
دعم المواد البترولية	١١٥,٠٠٠	١٢٠,٨٠٣	٨٤,٧٣٣	١٨,٦٧٧	١٨,٩١٣	٥٩,٦٠١	٢٨,٠٩٤	١١٩,٤١٩
دعم تنشيط الصـــادرات	٣,٣٠١	٢,٣٠٥	٣,٦٥٧	٥,٦٨٢	٣,٩٢٧	٢,٥٢٨	٦,٠٠٠	٢٨,١٢٥
دعم المزارعين	٤١	٧٣٣	٥٧٥	١٤٠	١٥١	٧٠٤	٥٤٥	٥٤٥
دعم نقل الركاب	١,٧٥٢	١,٨٠٤	١,٨٥٠	١,٨٥٠	١,٨٠٠	١,٨٤٨	١,٧٨٠	١,٧٨٠
التأمين الصحي والادوية	١,١٤٥	١,٥١١	٢,١٢٣	٢,١٤١	٣,٠٧٩	١,٥٤٩	٣,٨١٥	٦,٠٣٥

أهم بنود باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليون جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
دعم الانتاج الصناعي	٦٤٠	١,١٧٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٩,٥٠٠
دعم اسكان (محدودي الدخل/ اجتماعي)	٠	٠	٠	١,٤٢٤	١,٤٩٩	٢,٠٤٨	٥,٠٣٠	١٠,٢٣٤
منح لجهات الحكومة العامة	٨,٦٤٠	٦,٤١٥	٦,٥٣٤	١٠,٠٤٧	١١,٢٠٩	٨,٧٥١	١١,١٤٨	١٢,٩٧٢
معاش الضمان الاجتماعي	٧,٤٥٤	١٧,٥٣٥	١٧,٥١٢	١٨,٥٠٠	١٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٣١,٠٠٠
مساهمات في صناديق المعاشات	٤٥,٢٣٥	٥٢,٥٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٥,٠٠١	٩٩,١٤٩	١١٩,٩٩٩	١٢٧,٠٠٠	١٣٤,٧٠٣
نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية	٤,٦٢٧	٥,٧٥٠	٦,٨١٤	٩,٠٠٧	٨,٤٧٢	٧,٥٢٥	٧,١١٦	٨,٠٩١

أهم بنود باب شراء السلع والخدمات (مليون جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
الادوية	٤,٣١٤	٧,٠٥٩	٨,٢١٣	٩,٠٤٩	١١,٨٣٨	١٥,٧٨٥	١٤,٦١٣	٢٠,٠٤٧
وقود وزيوت و قوى محركة للتشغيل	١,٦٧٠	٢,٩٠٥	٢,٨٥٨	٣,٧٩٩	٤,٩٢٧	٧,٥١٠	٦,٦٧٨	٧,٣٠٤
قطع غيار ومهمات	١,٠٠٣	١,٨٤٨	٢,٣٠٩	٢,٠٦٠	٢,١٢٦	٢,٢٣٥	٢,٨٧١	٣,١٩٠
ادوات كتابية وكتب	٥٠٢	٨٠٥	٩٤٤	٨٤٨	٨٣٨	٩٦٢	١,٢٢١	١,٦٣١
مياه وانارة	٤,٥٠٢	٥,٢١٥	٦,١٦٤	٧,٦١٦	١٠,٢٥٠	١٢,١٣٣	١٣,٥٤٤	١٤,٨٣٥
نفقات الصيانة	٥,٧٨٥	٧,٤٢٦	٨,٠٤٥	٩,٨٠٧	١٠,٦٢٩	١٠,٢٤٣	١٥,١١١	١٥,٠٢٥

التعليم والصحة

- تمت زيادة مخصصات التعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمي بموازنة العام المالى المقبل بمبلغ ٤٨,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٣٠٥,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٩٪ مقابل موازنة العام السابق، كما تمت زيادة مخصصات قطاع الصحة بمبلغ ١٣,٣ مليار جنيه لتصل إلى ١١١,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٤٪.

مبادرة حياة كريمة

- تعد مبادرة حياة كريمة أحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف التصدي للفقر المتعدد الابعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقري وتوابعهم والاستثمار في تنمية الانسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية.
- تستهدف المبادرة تنمية ٤٥٨٤ قرية تقع في ١٧٥ مركز و٢٠ محافظة باجمالى عدد ٥٨ مليون مستفيد.

منظومة التأمين الصحي الشامل

- تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية .
- المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل وغير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين.

مزايا الآمان الاجتماعي (تكافل وكرامة والدعم النقدي)

- تبلغ مخصصات الموازنة العامة للدولة للإنفاق على الآمان الإجتماعى وبرنامجى تكافل وكرامة للمساعدات النقدية المباشرة نحو ٣١ مليار جنيه بمشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، في ضوء التركيز على رفع كفاءة البرنامج من خلال العمل على تطوير آليات الإستهداف، والنهوض بآليات صرف المخصصات المالية لضمان وصول أكبر مخصصات للفئات المستهدفة وفى أوسع نطاق.

برنامج الإسكان الاجتماعى

- تبلغ مخصصات برنامج الإسكان الإجتماعي نحو ١٠,٢ مليار جنيه بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، في ضوء إستمرار جهود الدولة المصرية لمساندة الأسر لتوفير السكن الاجتماعي للأسر الفقيرة والمتوسطة والإسكان الاقتصادي.

من أهم البرامج لدعم قطاع الأعمال

- تم تخصيص ٢٨,١مليار جنيه لدعم وتنشيط الصادرات، بما يسهم في سرعة صرف المستحقات للمصدرين، خلال ٣ أشهر بعد استكمال تقديم الأوراق، على نحو يساعد فى توفير سيولة نقدية تدفع الأنشطة الإنتاجية، وتُعزز نفاذ المنتجات المصرية للأسواق العالمية، كما تم تخصيص ١٩,٥ مليار جنيه لدعم الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية.

من أهم المبادرات الحديثة

- **مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) بسعر عائد ١١٪ وتمويل بنحو ١٥٠ مليار جنيه**

- تسعي المبادرة لدعم القطاع الخاص لمواجهة الازمة العالمية من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) تحت إشراف وزارة المالية، بتحمل الخزانة العامة للدولة بحد أقصى ١٠ مليار جنيه سنوياً على مدار فترة المبادرة ٥ سنوات وتمثل فارق سعر الفائدة لإتاحة تمويل بنحو ١٥٠ مليار جنيه بفائدة ١١٪ لمدة ٥ سنوات

- تم توسيع قاعدة المستفيدين من مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية لتشمل أيضاً أنشطة الطاقة المتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية بتحمل الخزانة العامة ١٠ مليار جنيه فروق أسعار الفائدة، وأخيراً إضافة قطاع السياحة للمبادرة.

- **رفع سعر توريد إردب القمح للمزارعين الى ١٥٠٠ جنيه من ١٠٠٠جنيه**

تسعى المبادرة لوضع سعر محفز يساعد في تشجيع الفلاحين والمزارعين على التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية خاصة القمح. حيث تم إقرار حافز إضافى لتوريد أردب القمح المحلى لموسم ٢٠٢٣ بقيمة ٥٠٠ جنيه، وبذلك يصبح سعر توريد الاردب ١٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٠٠٠ جنيه.

- مخطط طرح الشركات الوطنية المملوكة للدولة أو التي تديرها القوات المسلحة في البورصة المصرية في إطار برنامج الاكتتاب العام. ويهدف الأخير إلى زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ولقد تم بالفعل طرح ٣٢ شركة على مدار عام كامل، بدءًا من ٢٠٢٣حتى نهاية الربع الأول من ٢٠٢٤، سواء بالبورصة أو لمستثمر استراتيجى تنفيذاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة.

- مشروع قانون لإلغاء رسم التنمية والضريبة الجمركية علي إستيراد مكونات التليفون المحمول لتشجيع تصنيعه محلياً.
- دعم المزارع المصري وتشجيعه علي زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل الزيوت والأعلاف والذرة وفول الصويا وتفعيل البورصة الزراعية.

٢.سياسة القطاع الحقيقي
مستهدفات النمو الاقتصادي بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

من المتوقع ان يحقق الإقتصاد المصرى معدل نمو بنحو ٤,١٪ في العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣. إن مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادى، جعلت الاقتصاد المصرى أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، حيث إرتكزت السياسات المالية فى ظل تأثيرات الحرب بأوروبا في الاساس على تحقيق التوازن بين الحفاظ على الضبط المالى لتحقيق إستدامة مؤشرات المالية العامة وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، ومن ناحية أخرى على دفع النشاط الاقتصادي لزيادة معدلات التوظيف وتوفير احتياجات المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم.

كما يسعى برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العام المقبل ٢٤/٢٣ وعلى المدي المتوسط إلى ما يلى:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام يقوده القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن.
- تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
- تطبيق استراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية، بالإضافة إلى استهداف زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى من خلال التعليم والصحة وتأهيل الشباب بالشكل الذى يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي لتصل إلى نحو ٦٪ في المدى المتوسط، من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، وتوفير ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يستلزم إستهداف تحقيق معدلات نمو إقتصادي حقيقي لا تقل عن ٦٪.
- التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية لاستيعاب ١٠ مليون نسمة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصة مشروعات إعادة تدوير المخلفات وذلك في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

٣. تكامل السياسة النقدية وتوقعات التضخم

- أولاً فيما يخص معدلات التضخم، قامت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي بالإبقاء على معدل التضخم المستهدف سابقاً والبالغ ٧٪ (± ٢٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من ٢٠٢٤، ومستوي ٥٪ (± ٢٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦ باستخدام آليات التنبؤ لديها، وقد قامت اللجنة بالإعلان عن ذلك المستهدف على الموقع الرسمي للبنك المركزي. وأوضحت اللجنة بأنها مستمرة في المتابعة الدورية لمعدلات التضخم المحققة، وستحرص على بقاء معدلات التضخم وفقاً للمستهدفات المعلنة من خلال سياسات ضبط أسعار الفائدة والتحكم في السيولة النقدية، وذلك لدعم المسار النزولي لمعدلات التضخم على المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار تحفيز الاستثمارات وتدفق النقد الأجنبي وتيسير الإجراءات للمستثمرين.
- ثانياً أهمية مرونة سعر الصرف ليعكس ديناميكيات السوق من العرض والطلب، كأداة لامتصاص الصدمات الخارجية،
- ثالثاً تفعيل سوق المشتقات للعملة، والعقود الآجلة، كأداة تحوط ضد مخاطر تذبذب سعر الصرف، بالإضافة إلى إصدار مؤشر للجنيه المصري مُقومًا ببعض العملات لأهم الشركاء التجاريين.
- رابعاً إيداع حصيلة بيع الأصول المملوكة للدولة بالبنك المركزي المصري مما يساعد على زيادة الحصيلة الدولارية.

ارتفاع إيرادات الدولة من النقد الأجنبي خلال العام المالى ٢١/ ٢٢بشكل ملحوظ

- حيث حققت قناة السويس الحصيلة الأعلى تاريخياً بنحو ٧ مليار دولار خلال عام ٢٢/٢١ بمعدل نمو ١٨,٤٪ مقابل العام السابق.
- كما ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج إلى ٣٢ مليار دولار خلا عام ٢٢/٢١.
- بالإضافة إلي ذلك ارتفعت إيرادات قطاع السياحة بشكل ملحوظ بنسبة ١٢١٪ لتصل ١٠,٧ مليار دولار عام ٢٢/٢١.
- كما ارتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٧١٪ إلى نحو ٩ مليار دولار.
- وأخيراً ارتفع فائض الميزان التجاري البترولى ليسجل فائض بنحو ٤,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١.

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

المحاور الرئيسية لسياسات إصلاح الإنفاق العام بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- زيادة كفاءة وفاعلية ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح التنمية الاقتصادية والطاقة النظيفة وبناء المواطن المصري
- أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية
  - بهدف تحقيق حصيلة سنوياً تقدر ١٠ مليار دولار تمتد لمدة ٤ سنوات، واستهداف تحقيق ٢,٥ مليار جنيه بالطرح الأول من البرنامج.
- "وثيقة سياسة ملكية الدولة ودعم سياسات المنافسة"
- تهدف وثيقة سياسة ملكية الدولة بتحديد إطار تنظيمي ومؤسسي واضح ينظم العلاقة ما بين القطاع الخاص والدولة، ويعمل على طمأنة المستثمر الداخلي أو الخارجي على استثماراته سواءً على المدى المتوسط أو البعيد.
- تتضمن الوثيقة السياسات والتدابير التي تتبنّاها الحكومة المصرية لتعزيز الحياد التنافسي ومنع الممارسات الاحتكارية، والمبادئ الحاكمة لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- كما تتضمن الحياد الضريبي، وكذا المديونية، والحياد التنظيمي والتشريعي.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يُحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية، وإقرار حزم الحماية الاجتماعية لمساندة المواطنين ومجابهة الموجة التضخمية التي يشهدها العالم نتيجة للأزمات الدولية الراهنة
  - تم زيادة عدد من المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة إلى نحو ٥ مليون مستفيد.
  - مخطط زيادة تغطية مظلة الأمان الاجتماعي إلى ٥٠ مليون مستفيد
  - مخطط زيادة شمولية برنامج التأمين الصحي الشامل ليغطي كافة محافظات مصر خلال ١٠ سنوات.
  - زيادة مخصصات التعليم والصحة والمرافق العامة لتنمية رأس المال البشري.
  - زيادة المخصصات والتقييم الدورى لبرامج الإسكان الاجتماعي لتوفير السكن الكريم للمصريين.
- الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة
  - تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.
  - التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ووسائل المواصلات التي تعمل بالغاز الطبيعي.
  - زيادة الاستثمارات بالموازنة الموجهة للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة.

- تحسين نظم إدارة المالية العامة من خلال (قانون المالية الموحد)
  - إعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لإطار إقتصادى ومالى متوسط المدى بما يعزز تحقيق الإستدامة المالية.
  - التحول التدريجي إلى أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي في إدارة الموازنة العامة للدولة وترسيخ مفاهيم المحاسبة والمساءلة.
  - تحديث نظم المحاسبة والتسجيل إلى تطبيق نظم GFSM ٢٠١٤.
- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي، وزيادة مخصصات تنمية الصادرات، وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمياه والإنارة والصرف الصحي ودعم نقل الركاب وترفيق الأراضي والمناطق الصناعية، وتطوير البنية التحتية.
- استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع استمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها.
- تطبيق موازنة ذات أسقف مالية للأنفاق العام
- وضع المستهدفات المالية والمستهدفات المتعلقة بالدين في وقت مبكر من عملية إعداد الموازنة، وتخصيص أسقف إنفاق كلي تتماشى مع أولويات السياسة المالية مع تركيز أكثر على التصنيف الوظيفي/ القطاعي لضبط ومراقبة تنفيذ الموازنة بالإضافة إلى العمل على تحديد أسقف مرنة لإنفاق القطاعات مع منحهم المزيد من الاستقلال المالي.
- تعزيز إدارة المخاطر المالية
- وضع نظام شامل لتقييم واتخاذ القرارات شأن إصدار الضمانات الحكومية، وإنشاء وحدة لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير أسعار السلع وتأثيرها على مستهدفات الموازنة، وإصدار تقرير سنوي لتقييم المخاطر المالية بشكل دوري.
- إستمرار جهود تطبيق موازنة البرامج والأداء
  - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء لجنة برئاسة مجلس الوزراء تختص بموازنة البرامج والأداء تتبعها لجنتيين تنفيذيتين بوزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - التخطيط الإستراتيجى للبرامج المتضمنة في الموازنة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وبالإتساق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة.
  - ربط النظام المحاسبى التكنولوجى الموحد GFMIS بموازنة البرامج والأداء.
  - إدراج الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعى مما يساعد على التمكين الإجتماعى لفئات محددة مثل المرأة، الطفل، الشباب، المسنين، ذوى الإحتياجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية.
- التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP.
  - تم تعديل قانون المشاركة PPP بما يهدف إلى التوسع فى أنماط الشراكة مع القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة.

- استحداث طرقًا جديدة للتعاقد كالمناقصة والمزايدة المحدودة، والتعاقد المباشر، والتعاقد على مشروع مقدم بمبادرة من القطاع الخاص.
- الرقابة المسبقة على اختيار المشروعات، والتأكد من جاهزيتها للتعاقد؛ بما يُسهم فى تعزيز الحوكمة، ومنح المستثمرين خريطة استثمارية بالمشروعات القابلة للتعاقد عليها.
- تقليل مدة الطرح والتعاقد، ووقت تقديم ونظر التظلمات لسرعة إنهاء الإجراءات؛ وذلك تيسيرًا على مجتمع الأعمال باعتبارهم «شركاء التنمية».

زيادة الشفافية المالية والضريبية

- نشر الإطار الموازني متوسط المدى لثلاث أعوام عند إعداد الموازنة العامة للدولة مما يزيد من الشفافية المالية
- نشر بشكل دوري تقارير الأداء المالى وقائمة الدخل للشركات المملوكة للدولة وصافى العلاقة بين الخزانة العامة والشركات المملوكة للدولة.
- الإعلان عن ونشر عقود التعاقدات الحكومية التي تزيد عن ٢٠ مليون جنيه.
- نشر تقارير المراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات متضمنةً تقارير مراجعة الوحدات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة.
- نشر تقارير محدثة عن القطاعات والمستفيدين من الإعفاءات الضريبية لكافة القطاعات الاقتصادية ومنها المناطق الاقتصادية الخاصة وكذلك الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية. وتقارير دورية أخرى عن المتأخرات.
- تفعيل الحياد التنافسي والضريبى من خلال قانون منع المنافسة والاحتكار وقانون المالية العامة الموحد ووفقاً للمعايير الدولية لمنظمة OECD، والإعلان عن تخصيص الأراضى الصناعية والزراعية والحصول على رخص الاستثمار والتراخيص
- تنظيم الإطار المؤسسي والتشريعي لممارسات الدمج والاستحواذ ومن ضمنها الشركات المملوكة للدولة من خلال هيئة الرقابة المالية وغيرها من الجهات المعنية.
- تقارير دورية سنوية عن إدارة المخاطر المالية وضمنها الضمانات الممنوحة للشركات المملوكة للدولة.
- الإعلان عن ونشر المخصصات المالية الممنوحة لبرنامج دعم المصدرين.
- الإعلان الدورى عن النتائج المحققة لتنفيذ "إستراتيجية ملكية الدولة" وإدارة الأصول المملوكة للدولة من قبل صندوق مصر السيادي وعمليات الطرح بالبورصة المصرية أو البيع للمستثمرين من القطاع الخاص، واستحداث نظام مميكن لتسجيل الأصول المملوكة للدولة بشكل محدث دورياً.

المحاور الرئيسية لسياسات إصلاح الإيرادات العامة بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي
- تقليص والحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية لتحقيق العدالة والشفافية والتنافسية واستبدالها بحوافز نقدية أو غيرها من الحوافز المباشرة مع ربط تلك الحوافز بزيادة الإنتاجية وتوطين المكون المحلى والصناعة والتصدير.
- إدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضرائب العقارية والجمارك- سرعة رد الضريبة- إدارة مخاطر متطورة.
- تحديث وتطوير نظم المعلومات والميكنة الرقمية، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني.
- استحداث نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تطبيق تدابير إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقاً للمعايير الدولية.
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ورفع كفاءة المنشآت الاقتصادية وتطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حده.

- الضرائب العقارية:

- تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، وتوجيه نصف الحصيلة مناصفةً بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التي تقدمها للمواطنين، من خلال تعديل القانون الحالي أو اعداد قانون جديد .

- الجمارك:

- تطبيق القانون الجديد للجمارك ويستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين إلى جانب تطبيق نظام الشباك الواحد الإلكتروني.
- استكمال منظومة النافذة الواحدة: الانتهاء من تطوير البنية التحتية للمنظومة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- تطبيق نظم إدارة المخاطر الجمركية.
- تكثيف جهود تيسر الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية.

- الإيرادات الأخرى:

- استيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، ورفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير السليم الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج،
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.
- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين.
- استمرار تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة وذلك ضمن برنامج زمنى لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، وهو البرنامج الذى سيساهم في تنشيط البورصة المصرية وزيادة الحوكمة والشفافية والإفصاح.

استراتيجية الايرادات على المدى المتوسط (MTRS)

استكمال تنفيذ استراتيجية الإيرادات الحكومية متوسطة الأجل بهدف زيادة الحصيلة الضريبة بـ٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى في عام ٢٤/٢٣، وبنحو ٢٪ من الناتج المحلى على المدى المتوسط.

- تعتبر مصر من أوائل الدول عالمياً التى تطبق هذا الأسلوب الحديث فى إدارة الإصلاحات بهدف تطوير وتحسين كفاءة منظومة الإيرادات وتوفير موارد إضافية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية.
- مع مراعاة اعتبارات الكفاءة والتوزيع العادل للأعباء الضريبية وإيجاد الحوافز المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعد استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط (MTRS) خارطة طريق رفيعة المستوى لضمان استمرار تطوير وإصلاح النظام الضريبي على المدى المتوسط من خلال ثلاث محاور رئيسية:
  - السياسات الضريبية/ الإدارة الضريبية والإجراءات التنظيمية/ القوانين والتشريعات الضريبية.
- أن تكون الاستراتيجية وثيقة عامة تشاركية تعكس آراء ورغبات جميع الأطراف المعنية، وكذلك تعكس الاستفادة القصوى من دعم وخبرات المؤسسات الدولية لضمان تحقيق المستهدفات المالية والضريبية في المدى المتوسط.
- العمل على إيجاد آلية للمتابعة والتنفيذ لضمان القيام بالإصلاحات الضريبية وغير الضريبية المستهدفة على المدى المتوسط والعمل على تحقيق المؤشرات المالية والاقتصادية المستهدفة.

٣ .دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ `

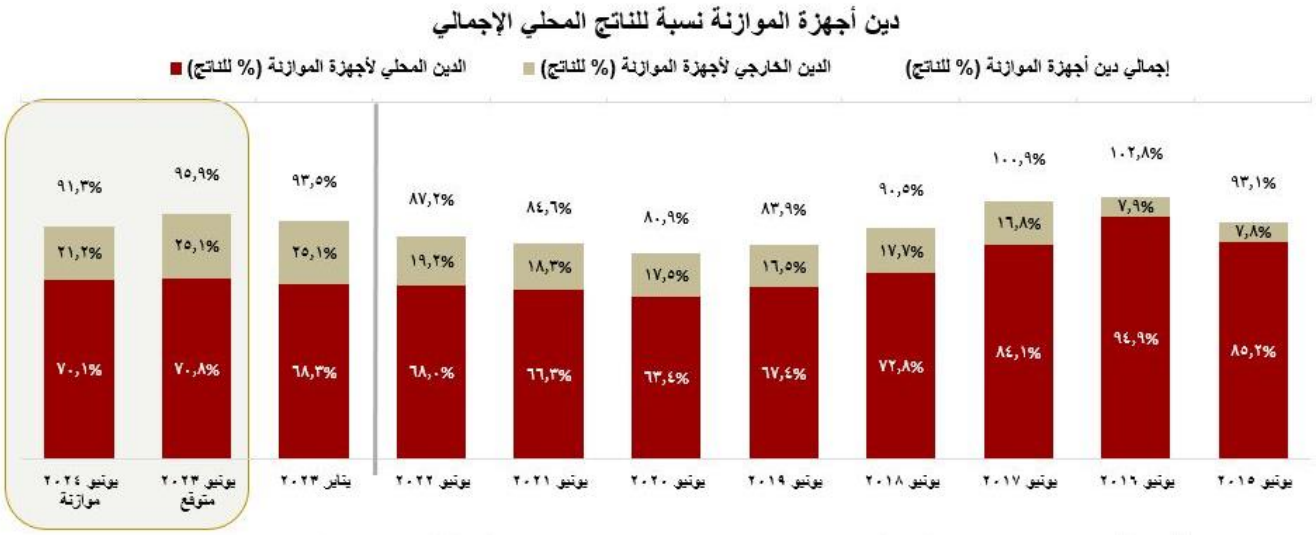

مكونات الدين بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣

متوقع أن يبلغ إجمالى الدين المستهدف لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٩١,٣٪من الناتج المحلى، منه نحو ٧٠,٢٪ من الناتج المحلى دين محلى، ونحو ٢١٪ من الناتج المحلى هو دين خارجى.

مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ومكوناتها

من المتوقع أن تصل قيمة إجمالي مدفوعات الفوائد خلال ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الي ١١٢٠ مليار جنيه؛ مقسمة الي ٩٦٧,٥ مليار جنيه فوائد محلية و١٥٢,٦ مليار جنيه فوائد أجنبية.

استراتيجية الدين على المدى المتوسط

تسعي السياسة المالية لتحقيق استدامة لمؤشرات المالية العامة ووضع العجز الكلى للموازنة العامة والدين في مسار نزولي والذى من المستدف أن يصل إلى أقل من ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦. حيث نجحت وزارة المالية في خفض نسبة الدين بما يقارب ٣,٣ نقطة للناتج المحلى الإجمالى خلال أربع سنوات حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلى للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (١٠١٪) وانخفضت تلك النسبة بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصل إلى (٩٠,٥٪) كما انخفضت مره أخرى بالعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليصل إلى (٨٣,٩٪) ثم ارتفعت في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلي (٨٧,٢٪) وفى حدود ٩٥,٩٪ في يونيو ٢٠٢٣.

وتمثل تكلفة خدمة الدين (الفوائد) عبء على المالية العامة لذا فتعمل وزارة المالية على خفض تكلفة خدمة الدين من خلال الإجراءات التالية:

١. تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجي والاستفادة من مصادر التمويل الميسر المنخفضة التكلفة من المؤسسات المالية والإقليمية والدولية.

٢. إصدار أدوات تمويلية جديده منخفضه التكلفة (صكوك- سندات خضراء – سندات متغيرة العائد).

- طرح أول إصدار من الصكوك الإسلامية السيادية في تاريخ مصر، بقيمة ١,٥ مليار دولار، حيث بلغت قيمة الاكتتاب نحو ٦,١ مليار دولار، بما يعنى تغطية الاكتتاب بأكثر من أربع مرات.
- تمثل تكلفة الإصدار أقل من العائد المطلوب علي السندات في الأسواق الثانوية الدولية بأكثر من سبعين نقطة، حيث تم خفض سعر الكوبون على الإصدار بنحو ٧٥ نقطة أساس مقارنة بالأسعار الافتتاحية المعلن عنها عند بداية عملية الطرح عند مستوى ١١,٦٢٥٪ ليغلق كوبون الإصدار عند ١٠,٨٧٥٪.

٣. العمل على ربط أدوات الدين المالية الحكومية (أذون وسندات الخزانة) ببنك اليورو كلير لإتاحة التعامل لشريحة أكبر من المستثمرين الأجانب على أدوات الدين الحكومية وخصوصاً البنوك المركزية (التي تتسم بحجم طلبات كبير) بهدف خفض تكلفه خدمه الدين وفقا لآليات العرض والطلب مع إدراج أدوات الدين الحكومية في مؤشر JPMorgan لأدوات الدخل الثابت في الأسواق الناشئة.

حيث كان قد تم:

٤. تطوير البنية التحتية والتشريعية لسوق الأوراق المالية لزيادة حجم الطلب في كلٍ من السوق الأولي والثانوي على الأوراق المالية الحكومية وجذب مستثمرين جدد واستهداف قطاعات جديدة من جملة الأوراق المالية الحكومية.

٥. فتح أسواق جديدة للإصدارات الحكومية بالعملات الآسيوية من خلال القيام بجولة ترويجية لأهم المراكز المالية بدول شرق أسيا (طوكيو- بكين- سول- سنغافورة).

٦. تكثيف الجهود اللازمة لتحصيل المتأخرات لاسيما متأخرات مصالح الإيرادات الضريبية.

٧. اتخاذ المزيد من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية لتحسين أداء بعض القطاعات الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة مع الدول المثيلة نجد أن التغير في دين الحكومة العامة لجمهورية مصر العربية كان من ضمن الدول القليلة جداً التي شهدت تحسن على صعيد هذا المؤشر كما هو موضح بالشكل التالي.

وقد قامت وزارة المالية بإصدار استراتيجية الدين متوسطة المدى بهدف تحقيق أهداف الحكومة في إدارة محفظة الدين بشكل متوازن، مع وضع سقف للديون، وتمثل الاستراتيجية الخطة التي تعتزم وزارة المالية والدولة المصرية تطبيقها على مدار ثلاث سنوات (MTDS). ويتم إعداد استراتيجية إدارة الدين متوسطة المدى بغرض تحقيق التوازن المطلوب بين عناصر التكلفة والمخاطرة لمحفظة الدين العام الحكومي.

كما جاري اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تدعيم تلك التوصيات الواردة باستراتيجية خفض المديونية الحكومية وهي كما يلي:

١. عمل جولات ترويجية.
٢. الإسراع في الانتهاء من موقع الوزارة الجديد وتخصيص رابط للمستثمرين في الأوراق المالية للرد على استفساراتهم وتعريفهم بأهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر محط أنظار المستثمر في الأوراق المالية، بالإضافة إلى إعلامهم بكافة المستجدات في ذات الشأن، والتواصل المستمر معهم والوقوف على أهم احتياجات السوق بما يسهم في خفض درجة المخاطر المتعلقة بعدم اليقين بشأن توقعات الأداء المستقبلية.
٣. تحديد خطة إصدارات سنوية في ضوء المصروفات المتوقعة وأيضاً الإيرادات المتوقعة على مدار العام بما يسمح للمستثمر بإدارة تدفقاته النقدية بشكل أفضل، وبالتالي يكون أكثر استعداداً للتنازل عن جزء من أسعار الفائدة المطلوبة من جانبه.
٤. ضرورة وضع معايير وضوابط وقواعد للاقتراض الداخلي بحيث يكون عند الحدود الآمنة.
٥. قيام الهيئات الاقتصادية بترشيد الاقتراض، وأن يكون الغرض من الاقتراض مقتصر فقط على مواجهة أو تدعيم النشاط الاستثماري وليس نشاط جاري.

ويتم حالياً تحديث استراتيجية إدارة الدين بشكل سنوي وسوف يتم نشر استراتيجية إدارة الدين العام الجديدة بنهاية عام ٢٠٢٣ متضمنة أرصدة الدين المتداول والمحققة بالتعاون مع قطاع الحساب الختامي لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية خلال الأربعة أعوام المقبلة والمتمثلة في:

- خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

- خفض مخاطر إعادة التمويل وزيادة انسيابية هيكل الإهلاكات.

- خفض تكلفة الدين العام.

- زيادة متوسط عمر محفظة الدين.

- زيادة نسبة الدين المتداول إلى الدين الغير متداول

- ضمان تمويل الاحتياجات التمويلية لقطاع الموازنة

- دعم تطوير سوق الدين المحلي.

الدين الخارجي بنهاية عام ٢٠٢٢\٢٠٢٣

-بلغ الدين الخارجي في مصر ١٥٥ مليار دولار (٣٢,٤٪ من الناتج المحلى) بنهاية الربع الأول للعام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣.

الدين الخارجي المصرى في الحدود الآمنة لعدة أسباب:

- لأنه أقل مقارنة بالدول المثيلة.
- لأن الدين قصير الأجل ١٧٪ منه فقط والدين طويل الأجل ٨٣٪ مما يعنى الالتزامات في الوقت القصير قليلة مما يحد من الضغوط المالية بالعملة الصعبة.
- لأن ٣٣,٦٪ من الدين الخارجي الحكومي إصدار السندات والأذون وفيها تنوع شديد في العملات (Eurobond ودولارية و Samurai وGreen Bonds) مما يعنى عدم الاعتماد على عملة صعبة واحدة. التنوع يقلل مخاطر سداد الالتزامات الخارجية ويمثل أداة جيدة لجذب مستثمرين لمصر من دول عديدة.
- لأن نحو ٢٢,٤ مليار دولار من الدين الخارجي في يونيو ٢٠٢٢ خصصت من مؤسسات المشروعات التنموية (مثل AFREXIM EBRD, AMF,AIIB IBRD, EIB, AFDB, EIB) مما يعنى إحداث طفرة فى البنية التحتية من كهرباء وغاز وطرق ومياه وصرف صحي، ومما يساعد أيضاً القطاع الخاص على زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل وتحويل ضرائب أكبر للموازنة العامة للدولة وبالتالي أداء مالى أفضل للموازنة.

- لأن تقييم الاقتصاد المصري جيد من شركات التقييم الدولية لأن مصر لم تتعثر في أي وقت سابق عن سداد الديون على مدار السنوات السابقة.

خامساً: المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٤/٢٣

- كانت الصدمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي من أثر الحرب بأوروبا سريعة وشديدة وأسفرت عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية مثل البترول والقمح، وزيادة الضغوط التضخمية على دخول الافراد، وزيادة تكلفة الإقتراض متأثراً بسياسات التشديد النقدي لمجابهة ارتفاع الأسعار برفع أسعار الفائدة، ومما نتج عنه أيضاً ارتفاع أعباء الديون على المستوي العالمي وانخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.
- وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، قد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية. يشكل احتمال تغير الإفتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة،
- **حيث أن المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:**

١	ارتفاع أسعار البترول الخام في السوق العالمي	تأثير سلبى متمثل في ارتفاع فاتورة دعم المواد البترولية وعلى صافى العلاقة بين الخزانة والهيئة العامة المصرية للبترول
٢	ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومنها القمح والذرة وزيت الطعام وكذلك زيادة أسعار توريد القمح المحلى	تأثير سلبى على تكلفة شراء القمح المستورد والمحلى ومن ثم على فاتورة دعم المواد الغذائية
٣	ارتفاع أسعار الفائدة عالميا ووجود حالة اكبر من عدم اليقين والتذبذب مما قد يؤدى الى تخارج لبعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية	تأثير سلبى على تكلفة الاقتراض ومن ثم على فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة
٤	تراجع بعض بنود الإيرادات الأخرى والفوائض المالية المحولة لصالح الخزانة من قبل بعض الهيئات والشركات	تأثير سلبى على إجمالي الإيرادات الأخرى المحققة ومن ثم القدرة على تحقيق المستهدفات المالية

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالى مستهدفات الدين العام.

وقد بلغت تقديرات معدل نمو الاقتصاد العالمى لصندوق النقد الدولى، في تقرير آفاق النمو لعدد شهر يناير ٢٠٢٣ عند نحو ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤، أرتفاعاً من ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٣، ومقابل ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢ وهو ما قد ينعكس على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٤/٢٣.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تبلغ معدلات نمو التجارة العالمية ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٢,٤٪ عام ٢٠٢٣ ، ومقابل ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٢ استناداً بأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي المصدرة في يناير ٢٠٢٣. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالى ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪ انخفاض (ارتفاع).

٣. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع التضخم وانعكاس ذلك في ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم توضيح أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٣٠ مليار جنيه سنوياً.

٤. الأسعار العالمية للنفط:

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ يقدر بنحو ٨٥ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى لمستهدف